Document: EB 2006/89/R.25/Rev.1
Agenda: 13(c)(iv)
Date: 14 December 2006
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية من أجل

برنامج تنمية روح العمل الحر لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Sana Jatta
مدير البرنامج القطري
هاتف: +39-06-5459-2446
بريد إلكتروني: s.jatta@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: +39-06-5459-2374
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

خريطة منطقة البرنامج iii

موجز القرض v

أولا – البرنامج 1

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة، والابتكار وتوسيع النطاق 7

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 8

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني 8

ثالثا – التوصية 8

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية من أجل برنامج تنمية روح العمل الحر لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والواردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة البرنامج

الخريطة 1: أقسام أمانة الإقليم – مجالات الأولوية للبرنامج

(يشار هنا إلى مناطق شركات المزارع الإقليمية إضافة إلى المنشآت غير المستدامة التي تديرها حاليا شركات حكومية، وهي تحديداً: شركة إلكادوا المحدودة، ومجلس تنمية منشآت جاناثا، ومؤسسة مزارع الدولة في سري لانكا**)**

الخريطة 2: الأقاليم والمقاطعات في سري لانكا

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

برنامج تنمية روح العمل الحر لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

موجز القرض

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية
الوكالة المنفذة:	وزارة الصناعات الزراعية
التكلفة الكلية للبرنامج:	39.9 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	15.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 22.5 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، برسم خدمة مقداره 0.75 في المائة سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية شركة مطاط ويلاسا المؤسسات المالية المشاركة
قيمة التمويل المشترك:	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 5.5 مليون دولار أمريكي شركة مطاط ويلاسا: 5.2 مليون دولار أمريكي المؤسسات المالية المشاركة: 1.9 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: منحة شركة مطاط ويلاسا: منحة المؤسسات المالية المشاركة: قرض
مساهمة المقترض:	3.8 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.0 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	بإشراف مباشر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قرض مقترح إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية من أجل برنامج تنمية روح العمل الحر لدى أصحاب الحيازات الصغيرة

أولا – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- إنّ المستوطنين في منشآت الشاي غير المجدية اقتصادياً في إطار خطط إعادة التوطين التابعة للسلطة الوطنية السابقة (أو سلطة هادابيما) المعنية بالتنوّع الزراعي والتوطين وسلطة "ماهاويلي" في سري لانكا، إضافة إلى المعدمين في القرى المحيطة وأصحاب الحيازات الصغيرة في مقاطعة مونيراجالا هم من بين الأسر الأفقر في البلد. ويعالج البرنامج احتياجات هذه المجموعات الفقيرة من خلال: (i) دعم السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين إنتاجية أراضي مزارع الشاي القديمة من خلال تحسين حقوق الفقراء في الوصول للأراضي باستخدام عقود إيجار طويلة الأجل في إطار مشاريع المزارعين التعاقديين، بالتوازي مع تنويع المحاصيل وزيادة الوصول إلى أسواق الشاي والخدمات؛ (ii) دعم قيام أصحاب الحيازات الصغيرة بزراعة جديدة ومتنوعة قائمة على المطاط وعلى أساس الزراعة التعاقدية بمشاركة كاملة وتمويل مشترك من القطاع الخاص. ويتألّف البرنامج من برنامجين فرعيين، وهما: البرنامج الفرعي لمزارعي الشاي التعاقديين في المنطقة الوسطى؛ والبرنامج الفرعي لأصحاب حيازات المطاط الصغيرة في مقاطعة مونيراجالا.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدِّم الصندوق قرضاً لجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية بمبلغ 15.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 22.5 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية بغية المساعدة في تمويل برنامج تنمية روح العمل الحر لدى أصحاب الحيازات الصغيرة. وشروط القرض هي 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات. وسيصرف القرض على 10 سنوات على أن يُسدَّد عبر 60 قسطاً متساوياً كل نصف سنة تُدفع في الأول من شهري مارس/آذار وسبتمبر/أيلول، وذلك بدءاً من مارس/آذار 2017 وانتهاءً في سبتمبر/أيلول 2046.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ الحصة السنوية لسري لانكا بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 3.96 مليون دولار أمريكي. لكن تم زيادة تلك الحصة لتصل إلى 22.5 مليون دولار أمريكي.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- رغم أنّ الدين الخارجي لسري لانكا في عام 2003 والبالغ 10.6 مليار دولار أمريكي مثّل 58 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، فقد كان رسم الخدمة عليه متواضعاً إذ بلغت نسبته 11.6 في المائة من عائدات التصدير نتيجة الطبيعة التيسيرية للغاية لهذا الدين. وتقوم سري لانكا بخدمة ديونها على نحو جيّد وتحظى بقدرة استيعابية جيدة. وقد كانت أوّل بلد يستفيد من قرض يقدمه الصندوق وذلك في أبريل/نيسان 1978. وإلى يوليو/تموز 2006، بلغ مجموع التزامات الصندوق لهذا البلد 151.1 مليون دولار أمريكي عبر قروض تيسيرية للغاية من خلال 13 تدخّلا، تم استكمال تسعة منها. ويمتاز أداء الصرف لدى سري لانكا بالبطء نسبياً مقارنةً مع معدل الصندوق. ويعتبر أداء السداد لهذا البلد ممتازاً.

تدفق الأموال

5- سوف يوجّه قرض الصندوق من خلال حساب خاص تديره وحدة تنسيق البرنامج حيث ستصرف منه الدفعات إلى حسابات وحدات البرنامج والوكالات المنفّذة له. ومن المتوقع أيضاً إجراء دفعات مباشرة من الصندوق إلى المتعاقدين ومقدّمي الخدمات حينما تكون المبالغ المعنية كبيرة إلى حدّ يستدعي القيام بذلك.

ترتيبات الإشراف

6- سيشرف الصندوق إشرافاً مباشراً على القرض. وللإبقاء على الطابع المبتكر للبرنامج، ستُجرى عمليات استعراض للتنفيذ مشتركة بين الصندوق والحكومة في السنتين الثالثة والسابعة من عمر البرنامج.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية

7- ليس من المتوقع وجود استثناءات لهذا البرنامج.

التسيير

8- المقصود بالإجراءات المزمعة التالية تعزيز نواحي التسيير في قرض الصندوق: (i) سيقوم المراجع العام للحسابات في سري لانكا بتدقيق حسابات البرنامج سنوياً مع المراعاة التامة للخطوط التوجيهية الخاصة بمراجعة المشاريع المعمول بها في الصندوق؛ (ii) سيُعدّ المراجع العام للحسابات رسالةَ إدارة بعد كل عملية مراجعة، وستقوم بعثات إشراف بتقديم تقارير عن متابعة التوصيات الواردة في الرسالة؛ (iii) سيتم التوريد وفقاً للخطوط التوجيهية الجديدة للصندوق الخاصة بالتوريد.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سوف يستهدف البرنامج نحو 700 8 أسرة أو 250 39 فردا. ومن بين هؤلاء مستوطنو منشآت الشاي ومنتجو الشاي المهمّشون ذوو الحيازات الصغيرة في المنطقة الوسطى من البلاد ومزارعو المحاصيل الغذائية الفقراء في الأراضي المرتفعة في المنطقة المتوسطة من مقاطعة مونيراجالا الذي يرغبون في القيام بزراعة المطاط.

نهج الاستهداف

10- تم اختيار المجموعة المستهدفة بناءً على مستوى الفقر الذي يعاني منه أفرادها ومدى تعرّضهم للعوامل الهيكلية المسبِّبة للفقر. ويركّز البرنامج أيضاً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما فيما يخصّ توزيع الأراضي وصنع القرار على جميع المستويات.

المشاركة

11- سيوفّر برنامج تنمية روح العمل الحر لدى أصحاب الحيازات الصغيرة النظم المؤسسية الضرورية الكفيلة بإدامة جهود البرنامج وأنشطته على المدى الطويل. كما سيدعم المؤسسات الأهلية للفقراء من أجل زيادة قدرتهم التفاوضية وتمكينهم من المشاركة بفعالية في صنع القرار على كافة المستويات. وسيتمّ تشكيل مجموعات صغيرة للمساعدة الذاتية، قوامها من 10 أشخاص إلى 30 شخصاً. وسيتم توحيدها على مستوى المنشأة والقسم والإقليم لزيادة قدرتها التفاوضية. وستقوم المجموعات بحشد المساعدة الذاتية، ومراكمة الوفورات وإدارتها، وتعبئة الائتمان والخدمات الأخرى، والقيام بالاستثمار وغير ذلك من القرارات الجماعية على مستوى المجتمع المحلي. وهي ستعمل كشركات خاصة تقوم بتنمية الأصول والاستثمارات لجني الأرباح. وستتعامل مع المصارف والمنظمات المالية الأخرى، ومراكز البحوث، وخدمات الإرشاد، ومزوّدي المدخلات، ووكالات التسويق من أجل الحصول على ما يحتاجه أعضاؤها من خدمات. وستصبح العائلات مالكةً للأراضي وستبتّ في مسائل تنويع المحاصيل، بشيء من المساعدة يقدّمها البرنامج.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

12- هدف البرنامج هو التحسين المستدام لسبل المعيشة والظروف الاجتماعية لمنتجي المحاصيل التعاقديين ذوي الحيازات الصغيرة. والغايات الرئيسية للبرنامج هي: (i) تعزيز قدرات المستفيدين المستهدفين ومهاراتهم، وإنشاء خطط مستدامة للمزارعين التعاقديين عبر مشاريع التجهيز اللاحق؛ (ii) قيام مزارعي الشاي والمطاط من ذوي الحيازات الصغيرة بتحسين حيازتهم للأراضي وتطوير نظم زراعية تعاقدية مستدامة ومربحة؛ (iii) حصول المنتِجين على المزيد من الأرباح من خلال تحسين التجهيز والتسويق فيما بعد الحصاد، وعبر شراكات بين القطاعين العام والخاص تكون مربحةً للطرفين؛ (د) تطوير خدمات التمويل الريفي وتوسيعها.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- يهدف البرنامج إلى استحداث نموذج جديد للزراعة التعاقدية يقوم على تحسين الوصول للأراضي والأسواق، وهو النموذج الذي سيُرسي، إن حالفه النجاح، الأساسَ لإعادة هيكلة أوسعَ للقطاع بأكمله بما يشمل منشآت الشاي غير المستدامة التي تملكها الحكومة في المنطقة الوسطى من البلاد. وسيؤدي تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة والمستوطنين لأراضي المنشآت إلى تمكينهم، وسيتمخّض في نهاية المطاف عن تحسين الوضع الاقتصادي لهم وللمنشآت أيضاً. ويمثل البرنامج الفرعي لأصحاب حيازات

المطاط الصغيرة في مونيراجالا بالفعل مشروعاً لتنمية سلسلة القيمة بين القطاعين العام والخاص وسيضمن أن يحظى صغار منتجي المطاط بأسواق آمنة مع شركات القطاع الخاص الداخلة في الشراكة، وبالعكس.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- الأهداف العامة للبرنامج القطري للصندوق في سري لانكا هي الحدّ من الفقر الريفي وتحسين الأمن الغذائي للأسر الريفية. وتحدّد الاستراتيجية القطرية للصندوق للفترة 2002–2007 ثلاثة قطاعات متخصصة تحتاج للدعم: (i) المنطقة الجافة، التي تتركز فيها غالبية الفقراء هيكلياً؛ (ii) قطاع المنشآت الزراعية، التي بقيت فيها جيوب للفقر المدقع والمزمن؛ (iii) المناطق الساحلية، حيث يعمل صائدو الأسماك الفقراء على مستوى الكفاف. لقد قلبت كارثة المد الزلزالي في عام 2004 هذه الأولويات رأساً على عقب وحَدَت بالصندوق إلى أن يقدّم الدعم لعمليتي تدخّل للإحياء واستعادة الأصول. ويستجيب البرنامج الحالي للقطاع الثاني. وهو يعكس الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- يؤيد البرنامج بيان سياسات الحكومة القائل بأن تحقيق التحسينات على أداء مشاريع مزارع الدولة سيتم من خلال إصلاحات إدارية وزيادة الفعالية في استخدام الموارد، لا من خلال الخصخصة. ويُعتبر الدعم المالي والضريبي إحدى الأدوات السياساتية الأخرى لتحقيق فعالية أعلى.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- ويجسّد البرنامج مبادرةً تحظى بدعم العديد من الشركاء، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والقطاع الخاص، والمصارف المحلية. كما أنّه يتماشى مع المشاريع التي يقوم المصرف الآسيوي للتنمية بتنفيذها حالياً في قطاع الشاي، غير أنّه الدعم الخارجي الوحيد المقترح لمواجهة تحديات مزارع الشاي غير المستدامة وتشجيع زراعة المطاط.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتألف البرنامج من البرنامج الفرعي لمزارعي الشاي التعاقديين في المنطقة الوسطى والبرنامج الفرعي لصغار منتجي المطاط في مونيراجالا. ويشمل كلّ من هذين البرنامجين الفرعيين المكونات التالية: (i) تنمية المجتمع المحلي وبناء المؤسسات؛ (ii) النهوض بأوضاع المزارعين التعاقديين وتنويع المحاصيل؛ (iii) التجهيز والتسويق؛ (iv) التمويل والائتمان الريفيين؛ (v) إدارة البرنامج الفرعي. ويقوم البرنامج بتحسين وصول المستوطنين وأصحاب الحيازات الصغيرة في القرى المحاذية إلى أراضي

المنشآت الهامشية كما يدعم تنويع نظم الزراعة التعاقدية لمحصولي الشاي والمطاط وتنميتها. وستُشكّل مجموعات المزارعين والمجتمع المحلي من أجل تنظيم كلّ من إمداد المدخلات، والإرشاد، والتجهيز والتسويق، وتنمية الوفورات والائتمان، والأنشطة المولّدة للدخل والتنمية الاجتماعية. كما سيتم تحسين إدارة مصانع الشاي والمطاط أو تنميتها من خلال عقود الإدارة الخاصة وتجديد مصانع مختارة. وسيجري ربط منظمات المزارعين والمجموعات القروية بمؤسسات مالية لضمان الوصول للموارد المالية المطلوبة على نحو مستدام. وستُدير وحدةُ إدارة برنامج كلَّ برنامج فرعي، بينما ستضمن وزارة الصناعات الزراعية التنسيق الكلي.

فئات النفقات

18- تشمل فئات الإنفاق الرئيسية: الأشغال المدنية (8 في المائة من التكلفة الكلية)؛ المَركبات (2 في المائة)؛ المعدّات والسلع (7 في المائة)؛ خدمات العقود والمساعدة التقنية والتدريب وحلقات العمل (14 في المائة)؛ والمدخلات والمنح المقابِلة (37 في المائة)؛ الائتمان (20 في المائة)؛ الرواتب والمخصصات (8 في المائة)؛ التشغيل والصيانة (4 في المائة).

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- ستقوم وزارة الصناعات الزراعية بتنسيق التنفيذ. ومن بين الشركاء في تنفيذ المشروع الفرعي للشاي: معهد بحوث الشاي، ومصلحة الزراعة، ومصلحة الزراعة التصديرية، والمفوض المعني بالأراضي، وسلطة هادابيما وسلطة ماهاويلي، وسلطة تنمية أصحاب حيازات الشاي الصغيرة، ودائرة التنمية الإقليمية في البنك المركزي، وسلطات المحافظات والأقاليم. أما الشركاء في البرنامج الفرعي للمطاط فهم: مصلحة تنمية المطاط، ومعهد بحوث المطاط، والمفوض المعني بالأراضي، ودائرة التنمية الإقليمية في البنك المركزي في سري لانكا وشركة مطاط ويلاسا، وأقسام الزراعة، وصادرات الزراعة والغابات، وسلطات المحافظة والمقاطعة.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستقع مسؤولية التنسيق والإدارة على عاتق وزارة الصناعات الزراعية بوصفها الوكالة الرائدة للبرنامج. وستُعنى المنظمات غير الحكومية المهتمة بإنشاء المؤسسات الأهلية، أما الأنشطة الزراعية فستنفِّذها وتدعمها إدارة المنشآت، والمصالح التقنية، ومؤسسات البحوث. وستقوم دائرة التنمية الإقليمية في البنك المركزي بإدارة أنشطة التمويل الريفي، بينما ستتكفل شركة مطاط ويلاسا بإنشاء دار حضانة ومزرعة تدريبية كما ستقدّم التمويل للبنية الأساسية الريفية والتجهيز المحلي وأنشطة التسويق.

دور المساعدة التقنية

21- سيدعمَ تنفيذ البرنامج مؤسساتٌ وخبراء استشاريون محليون مؤهلون ويحظون بسمعة طيبة. ولن يتم اللجوء إلى خبرات خارجية إلاّ في الحالات الاستثنائية. وسيُكرس قسم كبير من التمويل المقدّم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمساعدة التقنية.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- ستوضع مذكرة تفاهم مع الوكالات المنفِّذة كلما تستدعي الحاجة للجوء إلى خدماتها. إضافة إلى ذلك، ستنفذ وزارة المالية والتخطيط والبنك المركزي، في السنة الأولى للبرنامج، اتفاقية قرض ثانوية من أجل تنفيذ أنشطة التمويل الريفية.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- تُقدَّر التكلفة الكلية للبرنامج بنحو 39.9 مليون دولار أمريكي على فترة تنفيذ مدّتها عشر سنوات. وتبلغ تكاليف البرنامج الفرعي للشاي في المنطقة الوسطى 9.9 مليون دولار أمريكي، بينما تبلغ تكاليف البرنامج الفرعي للمطاط في مونيراجالا 28.7 مليون دولار أمريكي، أما التنسيق القطري فتصل تكاليفه إلى 1.3 مليون دولار أمريكي. وسيتوفّر التمويل المشترك من خلال: (i) قرض من الصندوق مقداره 22.5 مليون دولار أمريكي (56 في المائة من التكاليف الكلية)؛ (ii) منحة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تصل إلى 5.5 مليون دولار أمريكي (14 في المائة)؛ _____ (iii) منحة من شركة مطاط ويلاسا مقدارها 5.2 مليون دولار أمريكي (13 في المائة)؛ (iv) مساهمة من المؤسسات المالية المشاركة مقدارها 1.9 مليون دولار أمريكي (5 في المائة)؛ (v) مساهمة من المستفيدين مقدارها1.0 مليون دولار أمريكي (3 في المائة)؛ (vi) مساهمة من الحكومة، على شكل إعفاء من رسوم وضرائب، مقدارها 3.8 مليون دولار أمريكي (9 في المائة). وقد تمّ، من حيث المبدأ، الالتزام بالتمويل بكامله.

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- سيعود البرنامج بالفائدة على 700 8 أسرة (250 39 مستفيداً) عن طريق زيادة إنتاجهم الزراعي ضمن 000 3 هكتار في إطار نظم الزراعة المتكاملة القائمة على الشاي، و800 3 هكتار في إطار نظم الإدارة المتكاملة القائمة على المطاط. ومن بين فوائده الرئيسية التي يمكن قياسها كمياً: (i) زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية والشاي والمطاط وجودتها؛ (ii) زيادة الدخل من خلال مرافق التجهيز إضافة القيمة لمادة النَسَل (لاتكس) والمنتَجات الأخرى؛ (iii) تمكين الفقراء وتنميتهم القائمة على المشاركة اقتصادياً واجتماعياً؛ (iv) تطوير روابط سوق مربحة وطويلة المدى بين المنتجين والمجهّزين أو المشترين.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- ويقدّر معدّل العائد الاقتصادي الداخلي الإجمالي للبرنامج بنحو 16.5 في المائة على فترة 25 عاماً. ويشير التحليل إلى أنّ العبء الضريبي الإضافي يبقي هامشياً إذا ما قورن بالمنافع.

طاء – إدارة المعرفة، والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- بما أنّ البرنامج يتسم بطابع مبتكر وموجّه نحو السياسات؛ فقد اتُخذت الترتيبات اللازمة لإنشاء نظام لرصد المعلومات وتقييمها وإدارتها، بما يشمل مؤشرات "نظام إدارة النتائج والأثر". وسيتم تبادل المعلومات واستعراض التعديلات من خلال حلقات العمل التشاركية السنوية الخاصة بالتخطيط ووضع الميزانية. كما ستُنظَّم حلقات عمل حول سلسلة من القضايا الأخرى.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها البرنامج

27- يقدّم البرنامج نموذج المزارع التعاقدي عن طريق تخصيص أراضي المنشآت للمستوطنين والقرويين، ويساعدهم في أن يتملّكوا حيازات صغيرة وأن ينظّموا أنفسهم في مؤسسات أهلية من أجل تقديم المدخلات والتسويق والخدمات الأساسية الأخرى على نحو فعّال. كما أنّه يضفي انسجاماً اجتماعياً على العلاقة بين المستوطنين والقرويين. وقد جُرّب بعض هذه المفاهيم بنجاح على نطاق صغير. وسيعمل البرنامج على تنفيذها على نطاق أوسع. وفي قطاع المطاط، سيساند البرنامج القطاع الخاص في دعم تنمية نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وربطهم بالأسواق. كما سيشجّع التجارة العادلة، وشهادات المنتجات العضوية، والتعاقد الآجل مع مصانع التجهيز والمشترين من أجل الوصول إلى الأسواق المتخصصة الممتازة.

نهج توسيع النطاق

28- البرنامج عبارة عن مجموعة من الأنشطة قائمة بذاتها، ويعمل على إعادة هيكلة منشآت الشاي التي يستخدمها حالياً المستوطنون وأصحاب الحيازات الصغيرة. وسيكون لنتائجه الناجحة تأثير على سياسات الحكومة لتوسيع هذا النهج ليطال مناطقَ أوسع، بما في ذلك قطاع الشاي غير المجدي اقتصاديا الذي تملكه الحكومة. وتأتي فترة تنفيذه الطويلة نتيجة فترة توليد محاصيل المزرعة. لذا، فقد يحدث توسيع النطاق أثناء تنفيذ البرنامج بالأحرى وليس عند إنجازه أو بعد ذلك.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وترتيبات التخفيف منها

29- يواجه البرنامج مخاطر عدّة. *أولها*، إن الإجراءات المعقدة، المصحوبة بضعف مؤسسي والتدخل السياسي، قد تعيق تنفيذ شروط وبنود اتفاقيات الإيجار للفقراء. وللحيلولة دون ذلك، سيُعِدّ البرنامج نموذجاً لاتفاقية إيجار تحظى بقبول الصندوق، على أن يكون اعتمادها بالصورة التي يقبلها الصندوق. *ثانياً*، تعتبر النزاعات على تخصيص الأراضي بين القرويين في وسط البلاد خطراً كامناً. لذا، يعمل تصميم البرنامج على تضافر الجهود بغية تشجيع الانسجام الاجتماعي. *ثالثاً*، قد يتجنّب العاملون السابقون في المنشآت والمستوطنون تنويعَ المحاصيل ويعودون إلى الشاي، لأنه يوفّر مصدراً أكثر أمناً للدخل. وللحدّ من هذه المخاطر، سيعزّز البرنامج جهود التنويع. *رابعاً*، ثمة مخاطر بتغيير السياسات أو التراجع

عنها إبان فترة التنفيذ الممتدة على عشر سنوات. ويسمح تصميم البرنامج للتعديلات الرئيسية بأنّ تتكيّف والتغييرات المحتملة.

التصنيف البيئي

30- ستكون التدخلات المقترحة محلية النطاق، وكثيفة العمالة، وتتسم إلى حدّ كبير بطابع إحياء التربة وتحسينها. إضافة لذلك، فهي ستقوم على أساس تخطيط دقيق لاستخدام الأراضي. إنّ إتباع نماذج المحاصيل المتنوعة من شأنه إبطاء تدهور الأراضي وتحسين التنوّع الحيوي. لذا، تم تصنيف البرنامج بيئياً ضمن الفئة "باء".

كاف – الاستدامة

31- النظم الزراعية المقترحة القائمة على محصولي الشاي والمطاط مجدية مالياً ومستدامة إيكولوجياً. وبناء المؤسسات الأهلية كفيل بأن يكون لدى الفقراء محافل للاستمرار في التنمية الفعّالة الموجّهة نحو الناس بعد استكمال البرنامج. وستوفّر ترتيبات التسويق وصول الفقراء إلى الأسواق على نحو مستدام، بينما ستضمن الروابط مع القطاع المالي وصولهم المستمر إلى الموارد المالية.

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية القرض بين جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترِض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

33- وجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا – التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها خمسة عشر مليونا ومائتين وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 250 15) على أن يستحق في موعد غايته 1 سبتمبر/أيلول 2046، وبرسم خدمة مقداره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2006)

اتفاقية القرض الثانوية

1 - تبرم الحكومة اتفاقية قرض ثانوية مع دائرة التنمية الإقليمية في البنك المركزي لتنفيذ مكون التمويل والائتمان الريفيينِ في البرنامجين الفرعيين على السواء. وترفع الوكالة الرائدة للبرنامج مسودة اتفاقية القرض الثانوية إلى الصندوق لاعتمادها قبل توقيعها. وتنص اتفاقية القرض الثانوية، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

(أ) تحول الحكومة إلى دائرة التنمية الإقليمية الأموال المتاحة كقرض وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية والترتيبات القياسية للحكومة بشأن المساعدة الإنمائية.

(ب) تعلن دائرة التنمية الإقليمية التزامها بأهداف البرنامج ومقاصده، وتتعهد، للنهوض بهذه الأهداف والمقاصد، بتنفيذ أنشطة التمويل والائتمان الريفيين وفقا لاتفاقية القرض واللوائح الائتمانية التي سترفق كملحق باتفاقية القرض الثانوية.

الصندوق المتجدد

2 - تنشئ دائرة التنمية الإقليمية وتحتفظ بصندوق متجدد الرصيد يودع فيه كل الإيرادات الصافية من الائتمانات المقدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى المستفيدين من القرض. وسيستخدم الصندوق المتجدد لتمويل قروض أخرى للمؤسسات المالية المشاركة التي ستختارها دائرة التنمية الإقليمية حتى التاريخ الذي سيتم تحديده في الاتفاقية الثانوية المبرمة مع المؤسسة المالية المشاركة المعنية أو، إذا لم يحدد ذلك التاريخ، حتى يتم تسديد جميع دفعات خدمة القروض بالكامل. ويخضع كل اختيار من هذا القبيل لاستعراض وموافقة مسبقين من الصندوق. وتتولى المؤسسات المالية المشاركة إعادة تقديم القروض إلى الجهات المقترضة الفرعية المستوفية للشروط، بما في ذلك المؤسسات الأهلية، وفقا للشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات الثانوية المبرمة مع المؤسسات المالية المشاركة ذات الصلة.

الاتفاقيات الثانوية مع المؤسسات المالية المشاركة

3 - تستند شروط وأحكام إعادة الإقراض من دائرة التنمية الإقليمية إلى الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القرض الثانوية المبرمة مع المؤسسات المالية المشاركة المختارة، وسوف يستند الإقراض في إطار ذلك إلى اللوائح الائتمانية التي تنص، من بين أمور أخرى، على معايير الأهلية لتلقي القروض الثانوية وأسعار إعادة الإقراض. وتطبق اللوائح الائتمانية أساسا بالشكل الذي يوافق عليه الصندوق على جميع القروض المقدمة إلى المستفيدين من البرنامج والممولة (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) من القرض.

التأمين على موظفي البرنامج

4 - يتم التأمين على موظفي البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث وفقا للممارسات المعتادة للحكومة في الخدمة المدنية الوطنية.

التركيز على التمايز بين الجنسين– التنفيذ

5 - تكفل الحكومة مراعاة التمايز بين الجنسين في طرائق التنفيذ، والتزام أطراف البرنامج بتطبيق هذا المبدأ في أنشطتها. وتكفل الحكومة تمثيل النساء المستفيدات تمثيلا كاملا في جميع أنشطة البرنامج، وحصولهن على فوائد ملائمة من نواتج البرنامج.

التركيز على التمايز بين الجنسين– تعيين الموظفين وإدارة البرنامج

6 - تُلتمس مشاركة النساء، على قدم المساواة مع الرجال، في وحدة تنسيق البرنامج، ووحدات إدارة البرنامجين الفرعيين، ولجان تنسيق البرنامجين الفرعيين. وسوف تُراعَى الفوارق بين الجنسين في اختيار وتعيين موظفي البرنامج الرئيسيين، ومنسق البرنامج، ومديري البرنامجين الفرعيين. وستعطى الأفضلية للمرشحات من النساء إذا تساوت جميع العناصر الأخرى أثناء عملية التعيين.

ممارسات مكافحة الآفات

7 - يحافظ الأطراف في البرنامج ، كجزءٍ من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة، على الممارسات الملائمة لمكافحة الآفات في إطار البرنامج؛ وتحقيقا لتلك الغاية، تضمن الحكومة ألاّ تشمل المبيدات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أي مبيدات محظورة بموجب مدونة قواعد السلوك الدولي بشأن توزيع المبيدات واستخدامها، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بصيغتها المعدلة بين الحين والآخر، أو المبيدات الواردة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) والجدول 2 (شديدة الخطورة) من تصنيف المبيدات الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية بحسب الخطورة والتصنيف في الفترة 1996–1997، بصيغته المعدلة بين الحين والآخر.

الرصد

8 - تكفل الحكومة أن تشمل نظم رصد وتقييم البرنامج، من بين أمور أخرى، مؤشرات إطار نظام إدارة النتائج والأثر التي سيبلغها الصندوق للحكومة.

التقارير المرحلية

9 - (أ) **التقارير نصف السنوية.** عند إعداد وتقديم التقارير نصف السنوية والتقارير المرحلية السنوية (المادية والمالية)، سيقدم كل من مديري البرنامجين الفرعيين وكل طرف آخر في البرنامج إلى الوحدة المعنية بإدارة البرنامج الفرعي تقارير مرحلية نصف سنوية تتناول التقدم المحرز ماديا وماليا خلال فترة الستة أشهر وتتضمن قوائم مالية تتعلق بنفقات فترة الستة أشهر المذكورة. وستعد كل وحدة من وحدات إدارة البرنامجين الفرعيين تقارير مرحلية عن أنشطة البرنامج الفرعي في منطقتها التي ينفذ فيها البرنامج خلال نصف السنة المعني، وستقوم برفع التقرير المرحلي الخاص بالبرنامج الفرعي إلى وحدة تنسيق البرنامج لدمجه في التقرير المرحلي نصف السنوي الشامل.

(ب) **التقارير المرحلية السنوية.** تشكل التقارير المرحلية نصف السنوية التي تعدها وحدة إدارة كل برنامج فرعي وكل طرف آخر في البرنامج الأساس لإعداد تقاريرها المرحلية السنوية التي سيتم إعدادها وتجهيزها ورفعها بنفس الطريقة المتبعة في التقارير المرحلية نصف السنوية، وستتولى وحدة تنسيق البرنامج توحيد تلك التقارير.

الإعفاء من الضرائب

10 - ستعفي الحكومة من الضرائب جميع عمليات استيراد السلع وشرائها وتوريدها، والأشغال المدنية والخدمات الممولة من القرض. وتحقيقا لهذه الغاية، تكفل الحكومة إصدار إشعار أو شهادة إعفاء من الضرائب أو أي شكل آخر للإبلاغ، حسب الاقتضاء، لتنفيذ ذلك الإعفاء. وسوف تخصم قيمة هذه الإعفاءات من التزام الحكومة بتوفير الأموال النظيرة للبرنامج.

تخصيص الأراضي

11 - تكفل الحكومة الانتهاء من ترتيبات تخصيص الأراضي بشروط وأحكام مقبولة للصندوق، وأن تكون شروط وأحكام ترتيبات تأجير الأراضي و/أو الوثائق القانونية الأخرى الضرورية لضمان الحيازة القانونية لأي أراض توزع على المجموعة المستهدفة مقبولة للصندوق وأن تقرها السلطات المختصة أساسا بالشكل الذي يقبله الصندوق.

الوقائع الإضافية للتعليق

12 - (أ) يجوز للصندوق أن يعلق كلياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض في حال حدوث أي من الوقائع التالية:

(i) إذا ما تم إلغاء اللوائح الائتمانية، أو أي بند فيها، أو تعليقها، أو إنهاؤها، أو تعديلها، أو تغييرها على أي نحو آخر دون موافقة مسبقة من الصندوق، ورأى الصندوق أن مثل هذا الإلغاء، أو التعليق، أو الإنهاء، أو التعديل، أو التغيير قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى أثر مادي سلبي على أنشطة التمويل والائتمان الريفيين؛

(ii) إذا ما تم إلغاء اتفاقية القرض الثانوية، أو أي بند فيها، أو تعليقها، أو إنهاؤها، أو تعديلها، أو تغييرها على أي نحو آخر، دون موافقة مسبقة من الصندوق، ورأى الصندوق أن مثل هذا الإلغاء، أو التعليق، أو الإنهاء، أو التعديل، أو التغيير قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى أثر مادي سلبي على البرنامج؛

(iii) إذا قرر الصندوق أن الفوائد المادية للبرنامج لا تصل إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تصل إلى أشخاص خارج المجموعة المستهدفة؛

(iv) أن يخطر الصندوق الحكومة بأنه تلقى ادعاءات قابلة للتصديق بشأن ممارسات فساد أو تدليس فيما يتعلق بالبرنامج وعدم قيام الحكومة بالتحقيق في الأمر بصورة كاملة وفورية على نحو يرتضيه الصندوق، أو إذا ما رأى الصندوق بعد ذلك، بالاستناد إلى نتائج التحقيق المذكور أو على أساس معلومات أخرى، وبالتشاور مع الحكومة، أن مثل هذه الممارسات قد وقعت وأن الحكومة لم تتخذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر بما يرضي الصندوق؛

(ب) يعلق الصندوق، كلياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض إذا لم يتم بصورة مرضية إنجاز تقرير مراجعة الحسابات الذي تتطلبه اتفاقية القرض في غضون اثني عشر شهراً من نهاية السنة المالية المنصوص عليها.

الشروط المسبقة للسحب

13 - فيما يلي الشروط المسبقة للسحب:

لا يجوز سحب أي مبالغ فيما يتصل بأنشطة التمويل والائتمان الريفيين إلا بعد إبرام اتفاقية القرض الثانوية، بشروط وأحكام يوافق عليها الصندوق، بين الحكومة ودائرة التنمية الإقليمية، وتسليم الصندوق نسخة مصدقة طبق الأصل من اتفاقية القرض الثانوية الموقعة، على أن يرفق بها اللوائح الائتمانية وأن تشكل جزءا لا يتجزأ منها.

شروط النفاذ

14 - يحدد ما يلي كشروط مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون الحكومة قد أنشأت حسب الأصول اللجنة التوجيهية للبرنامج، ووحدة تنسيق البرنامج، ووحدة إدارة البرنامج الفرعي في المنطقة الوسطى، ووحدة إدارة البرنامج الفرعي في مقاطعة مونيراجالا؛

(ب) أن تكون الحكومة قد عينت حسب الأصول منسق البرنامج، ورئيس المحاسبين (وحدة تنسيق البرنامج)، ومدير البرنامج الفرعي في المنطقة الوسطى، ومدير البرنامج الفرعي في مقاطعة مونيراجالا وأن يوافق الصندوق على هذا التعيين؛

(ج) أن يكون قد تم حسب الأصول فتح الحساب الخاص وحسابات البرنامج ومنح أي سلطات وصلاحيات ضرورية لتشغيل الحساب الخاص وحسابات البرنامج؛

(د) أن تكون الحكومة قد رصدت الاعتماد اللازم في الميزانية للسنة الأولى للبرنامج؛

(هـ) أن يكون قد تم التوقيع على هذه الاتفاقية حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتعلقان بهما من جانب الحكومة قد تم التفويض بهما والمصادقة عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(و) أن تكون الحكومة قد سلَّمت الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن النائب العام أو عن مستشار قانوني آخر للحكومة وأن يكون هذا الرأي مقبولاً للصندوق شكلاً ومضموناً.

Key reference documents

Country reference documents

Poverty reduction strategy paper

IFAD reference documents

Project design document (PDD) and key files
Sri Lanka COSOP
Learning Note on Rural Finance
Learning Note on Sustainability
Policy on Rural Finance
Administrative Procedures on Environmental Assessment
Prerequisites of Gender Sensitive Design
Private-Sector Partnership and Development Strategy

Logical framework

Strategic Goal	Key performance indicators (gender disaggregated)	Means of Verifications	Critical Assumptions / Risks
Livelihoods of 8 700 settler and smallholder households are improved	-Number of households with improved assets -%age increase in households above poverty line -%age decrease in child malnutrition	-Sample household surveys; -Government statistics -Participatory impact monitoring -Progress & supervision reports	
Purpose	**Indicators (gender disaggregated)**	• **Means of Verifications**	**Critical Assumptions / Risks**
Put in place sustainable outgrower and smallholder production systems for estate settlers and smallholders	-Number of settlers & smallholders in outgrower schemes -Area cropped under tea-based and rubber-based systems -%age increased in crop yields and productivity -%age increase in non-traditional products (fruit, milk, etc) -% increase in youth employment	-Estate surveys -Sub-sector studies -Beneficiary self-assessments -Impact assessment & surveys -Final Programme Evaluation	-No major market disruption in estate and c crops -Macro-economic and political stability -Favourable policy framework
Outputs (Components)	**Indicators (gender disaggregated)**	**Means of Verifications**	**Critical Assumptions / Risks**
1. Community development and institutions building	-No. of community organizations established & functioning -No. of poor in groups reaches 60-70 per cent of beneficiaries -% women in leadership positions in groups -No. of land allocation disputes resolved through dialogue	-Statistics of the Tea Smallholder Development Authority and others -Field and household surveys -Estate statistics	-Little interference by politicians and unions -Considerable devolution of decision makir target group level accepted
2. Improved land use and outgrower models adopted on 6 800 ha	-% area under improved land use and diversification plans -Yield of tea has increased by 10 per cent -Crop diversification adopted by 30-40 per cent of farmers -Number of long-term secure leases given to outgrowers	-Estate statistics -Statistics of nucleus enterprises -Survey reports -Final evaluation	-Policy for plantation sector and subleasing regulations remain favourable -No political interference in land alienation implementation level
3. Processing, value addition and marketing of commodities produced by outgrowers	-Number of non-tea processing facilities running efficiently -Number of public-private marketing contracts functioning –% increase in the average sales prices for commodities, & %age share of higher grades	-Estate statistics -Beneficiary assessments -Progress & supervision reports	-International market conditions & climate f private sector investment remain favourabl estate produce
4. Rural Financial services and credit facilities for outgrowers and factory owners	-Number of farmers' and small credit groups functioning -Number, type, and volume of loans given out to outgrowers -Portfolio at risk percentage not higher than 10 per cent -Loan recovery rates higher than 90 per cent	-Progress reports -Surveys and studies -Impact assessment -Reports by financing institutions	-Line ministries and rural financing institutic address institutional weakness and suppor borrowers
5. Policy dialogue on estate sector reforms	-New legislation on land redistribution of estate lands -Number of dialogue on public-private partnership issues -New regulations on timber use and environmental regulations in Knuckles Conservation area	-Gazette notifications -Programme Reports -Minutes of Steering Committee meetings	Plantation policy remains favourable for pri sector participation